

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة ("البيانات المالية") للشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") ، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنة ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، عدا عن التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في إيضاح ٣٢ (٢) من البيانات المالية الموحدة ، فقد استبعدت المجموعة التأثيرات التي تم الإفصاح عنها في ذلك الإيضاح لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩: التقارير المالية في الإقتصاديات المتضخمة فيما يتعلق بشركاتها التابعة في جمهورية السودان ، وهو الأمر الذي يمثل عدم التزام بمعايير التقارير المالية الدولية. ليس بالإمكان تحديد التأثير الفعلي لتطبيق محاسبة الإقتصاديات المتضخمة بشكل مؤكد لهذه الشركات التابعة، حيث لم تقم المجموعة بإجراء الإحتساب اللازم. في ظل هذه الظروف، لم نتمكن من تحديد تأثير عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في سلطنة عمان ، هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٢

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تأكيد أمر

نلفت الإنتباه إلى إيضاح ٢٥ (ب) (٢) من البيانات المالية الموحدة ، والذي يوضح عدم اليقين بشأن نتيجة مطالبات مختلفة مقامة ضد الشركة التابعة في العراق. إن رأينا غير معذل حول هذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه ، يرد وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذا الأمر في هذا السياق. بالإضافة إلى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ ، فقد قررنا أن الأمور الموضحة أدناه هي أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم ذكرها في تقريرنا.

أمور التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية

لقد تضمنت إجراءات تدقيقنا مزيجاً من اختبار الضوابط وإجراءات موضوعية ، وبشكل خاص ما يلي:

➤ فهم الإجراءات الهامة الخاصة بالإيرادات بما في ذلك الإطلاع على مجمل الإجراءات الخاصة بالإيرادات وتحديد الضوابط ذات الصلة (متضمنة أنظمة تقنية المعلومات والروابط البنينة والتقارير المتعلقة بالإيرادات والفوترة)؛

➤ تقييم تصميم واختبار تنفيذ الضوابط ذات الصلة ومدى فعاليتها التشغيلية؛

➤ الاستعانة بخبراء تقنية المعلومات التابعين لنا واختبار الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتي تغطي مخاطر تقنية المعلومات المتعلقة بأمن الدخول وإدارة التغيير ومركز البيانات وعمليات الشبكة؛

➤ اختبار التسويات الرئيسية التي أجراها فريق ضمان الإيرادات؛

➤ إجراء تحليل للبيانات ومراجعات تحليلية بشأن تدفقات الإيرادات الهامة؛

➤ تنفيذ إجراءات محددة لاختبار دقة وإكمال الإيرادات.

➤ تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت معايير إدراج الإيرادات المطبقة لجميع الإيرادات الهامة ملائمة ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية؛ و

➤ تقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بالإيرادات مقابل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك ، فقد طلبنا من مدقي حسابات الكيانات الهامة للمجموعة وحرصنا على قيامهم بإجراءات تدقيق متوافقة مع ما هو منصوص عليه أعلاه ، حسب الإقتضاء.

إدراج الإيرادات وأنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة

أفصحت المجموعة عن إيرادات بمبلغ ٢,٥٩٢ مليون ريال عماني (٢٠١٨: ٢,١٨٦ مليون ريال عماني) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لقد ركزنا على هذا المجال من التدقيق نظراً لوجود مخاطر متصلة تتعلق بدقة الإيرادات المدرجة نظراً لتعقيد أنظمة تقنية المعلومات.

لقد تم استخدام أنظمة معلومات معقدة لمعالجة حجم كبير من البيانات من خلال عدد من الأنظمة المختلفة وتتضمن مزيجاً مختلفاً من المنتجات والأسعار والتغيرات في الأسعار.

كما طبقت المجموعة معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٥ – "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" خلال السنة ، والذي نتج عنه تغييرات في السياسة المحاسبية الخاصة بإدراج الإيرادات لعقود ذات عناصر متعددة من أنشطة الاتصالات.

يتطلب ذلك أيضاً من الإدارة إجراء إجتهاادات محاسبية عند تحديد سعر البيع المنفصل للالتزامات الأداء.

نظراً للتعقيدات المذكورة أعلاه والإجتهاادات المحاسبية المطلوبة في عملية إدراج الإيرادات ، فقد اعتبرنا ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمر التدقيق الرئيسية

لقد اختبرنا نماذج انخفاض قيمة الشهرة والإفتراضات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة، وذلك بإشراك خبراء التقييم الداخلي التابعين لنا. لقد تضمنت إجراءات تدقيقنا، على سبيل المثال وليس الحصر، ما يلي:

➤ فهم إجراءات الأعمال الخاصة بتقييم انخفاض القيمة، وقمنا بتقييم تصميم واختبار تطبيق الضوابط الرئيسية على إجراءات تقييم انخفاض القيمة؛

➤ تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية في النماذج التي استخدمتها الإدارة لإحتساب القيمة القابلة للإسترداد متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ انخفاض قيمة الأصول؛

➤ مقارنة نتائج التدفقات النقدية التاريخية الفعلية مع التوقعات السابقة وذلك من أجل تقييم مدى معقولية تلك التوقعات؛

➤ لقد استعنا بخبراء التقييم التابعين لنا في مقارنة ومناقشة الافتراضات الرئيسية التي تشكل إحتساب القيمة التي استخدمتها المجموعة، متضمنة توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم ومعدل النمو النهائي؛

➤ تقييم المنهجية التي استخدمتها المجموعة لتقدير متوسط التكلفة المرجح لرأس المال ومقارنته مع معدلات الخصم التي استخدمتها شركات أخرى مماثلة وبيانات السوق، حسب توفرها؛

➤ إجراء تحليل حساسية للإفتراضات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة، من أجل فهم مدى الحاجة لتعديل تلك الافتراضات قبل أن ينتج عنها خسائر إضافية لانخفاض القيمة؛ و

➤ تقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بانخفاض قيمة الشهرة مقابل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

إنخفاض قيمة الشهرة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القيمة الدفترية لشهرة ١,٠٦٣ مليون ريال عماني (٢٠١٨: ١,٠٤٠ مليون ريال عماني) أو ١٣,٩٢% (٢٠١٨: ١٤,٢٥%) من إجمالي الأصول وفقاً للإفصاح الوارد في إيضاح ١٢ حول البيانات المالية الموحدة.

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ انخفاض قيمة الأصول، ينبغي على الكيان اختبار الشهرة المستحوذ عليها عند اندماج الأعمال لمعرفة انخفاض القيمة بشكل سنوي على الأقل، بغض النظر عن وجود أي مؤشرات على انخفاض القيمة.

يُدرج انخفاض القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون المبلغ القابل للإسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦، كما هو مبين في إيضاح ١٢ حول البيانات المالية الموحدة. يستند تحديد المبلغ القابل للإسترداد غالباً على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

لقد اعتبرنا انخفاض قيمة الشهرة بمثابة أمر تدقيق رئيسي، بالنظر إلى طريقة تحديد المبلغ القابل للإسترداد وأهمية المبلغ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، تستند المبالغ القابلة للإسترداد على استخدام افتراضات هامة وتقديرات أو تقييمات أجرتها الإدارة، خاصة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير معدلات الخصم ومعدلات النمو طويل الأجل.

يرجى الرجوع إلى الإفصاحات التالية حول البيانات المالية الموحدة:

• إيضاح ١٤.٢ – السياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول غير المالية.

• إيضاح ١٢ – القيمة الدفترية للشهرة والافتراضات الرئيسية المستخدمة في اختبار انخفاض القيمة.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية

لقد تضمنت إجراءات تدقيقنا:

تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦

➤ فهم تطبيق المجموعة لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ وتحديد الضوابط الداخلية متضمنة الضوابط على مستوى الكيان التي طبقتها المجموعة للإحتساب والإجراءات والأنظمة بموجب المعيار المحاسبي الجديد;

طبقت المجموعة معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ عقود الإيجار إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، والذي نتج عنه تغييرات في السياسات المحاسبية. لقد إختارت المجموعة تطبيق منهج الأثر الرجعي المعدل كمنهج إنتقالي لتطبيق هذا المعيار، ولكنها لم تعدل أرقام المقارنة بل عدلت حقوق المساهمين.

➤ تقييم تصميم وتطبيق الضوابط الرئيسية المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦;

نتج عن هذا التغير في السياسة المحاسبية إدراج الحق في استخدام الأصول والتزامات الإيجار في بيان المركز المالي. تم تطبيق طريقة معدل الإقتراض المتزايد عند عدم سهولة تحديد المعدل الضمني في عقد الإيجار.

➤ تقييم مدى ملائمة معدلات الخصم المطبقة ورأي الخبراء الداخليين التابعين لنا;

لقد نتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ تغييرات في الإجراءات والأنظمة والضوابط. نظراً لعدد الإجهادات المحاسبية التي تم تطبيقها والتقدير التي أجريت لتحديد تأثير معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦، فقد إعتبرنا هذا الأمر بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

➤ التحقق من مدى دقة بيانات الإيجار الرئيسية من خلال مقارنة نموذج من عقود الإيجار مع العقود الأصلية أو معلومات مؤيدة أخرى والتحقق من سلامة ودقة إحتساب معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ لكل عينة من الإيجار من خلال إعادة إحتساب تعديل معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦;

➤ نظرنا في مدى إكتمال بيانات الإيجار من خلال إختبار تسويات التزامات الإيجار الخاصة بالمجموعة مع التزامات الإيجار التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة لسنة ٢٠١٨ ومن خلال النظر فيما غدا كنا على علم بأي عقود أخرى يمكن أن تحتوي على إيجار; و

لقد تم الإفصاح عن تأثير الإنتقال إلى تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ والإجهادات المحاسبية الهامة المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٦ في إيضاح ٢٢.٢ وإيضاح ٣٣ حول البيانات المالية الموحدة.

➤ تقييم الإجهادات المحاسبية الرئيسية التي طبقتها الإدارة وذلك بدعم من الخبراء الفنيين التابعين لنا، عند الضرورة; و

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٥

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المضمنة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. لقد حصلنا على التقارير التالية قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، ونتوقع الحصول على الأقسام المتبقية من التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير الحوكمة
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

إن رأينا المتحفظ حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك. كما هو مبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ للبيانات المالية الموحدة الوارد أعلاه ، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ بواسطة المجموعة على شركاتها التابعة في جمهورية السودان. وبالتالي ، لم نتمكن من إستنتاج ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضمن أخطاءً مادية بالنسبة لهذا الأمر.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقيمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية المجموعة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأيًا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأيًا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الاحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
 - بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود شكوك جوهرية متعلقة بأحداث أو ظروف حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود شكوك جوهرية ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو ، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأيًا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات للوحدات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه والإشراف على وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة. نظل نحن المسؤولون عن رأينا حول التدقيق.
- نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيتنا. كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي الشركة العُمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ ، وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

Deloitte - Touche

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م

مسقط - سلطنة عمان

٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠



وقع بواسطة
مارك ديفيد دون
شريك